الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
31 October 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالإنابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع)

البند ١٢١: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٢: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-56567 (A)

0556567

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية وخطة محدودة الأجل للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تابع) (A/60/120)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تدابير لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (تابع) (A/60/312 و A/60/418)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مساهمة من إدارة الشؤون الإدارية لتحسين الممارسات الإدارية وخطة محدودة الأجل للحد من الازدواجية، والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (تابع) (A/60/342 و A/60/418)

١ - **السيد أيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ قد أولت اهتماما خاصا لإنشاء آليات ذات فعالية وكفاءة تتعلق بمسؤولية الأمانة العامة ومساءلتها، وقال إن النظام الحالي قد أخفق بشكل واضح في إرضاء الدول الأعضاء، وفي إمكانية إجراء تقييم حقيقي لمدى جودة أداء الأمانة العامة لتحقيق وظائفها أو لضمان الاضطلاع بهذه الوظائف بأقل تكلفة ممكنة.

٢ - وأضاف قائلا إن الأهداف المبينة في تقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312) جرى اختيارها إلى حد كبير بشكل جيد، حيث تبين أن الأمانة العامة قد انتقلت في النهاية إلى تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة الصادرة من الجمعية العامة، بما في ذلك تلك القرارات والتوصيات الصادرة من مجلس مراجعي الحسابات. واستدرك قائلا إن التقرير يفتقر إلى اقتراحات محددة من أجل تغيير جذري في الترتيبات الرامية إلى تحقيق المسؤولية والمساءلة. وقال إن وفده يعتقد أن إعادة تشكيل الفريق المعني بالمساءلة مثل مجلس الأداء الإداري يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، وأعرب عن أمله أن يكون هذا المجلس أكثر فعالية من سابقه.

٣ - وأضاف قائلا إن وفده، في حين يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز المتابعة الفعالة لتقارير هيئات الرقابة وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، تساوره شكوك جدية بشأن النطاق المقترح للمسؤوليات التي تتحملها لجنة الرقابة التابعة للأمم المتحدة، وهي المسؤوليات التي تشمل إسداء المشورة والمقترحات بشأن الأولويات وخطط الأعمال والتعاون بين هيئات الرقابة، بل فيما يبدو تشمل مراجعي الحسابات الخارجيين. وأضاف أن وفده يتفق مع آراء اللجنة الاستشارية بشأن هذا الموضوع، ويرغب في سماع آراء مجلس مراجعي الحسابات وحث على مواصلة هذه المناقشة.

٤ - واستطرد قائلا إن أحد الشواغل التي تتصل بشكل وثيق ومباشر بالمسؤولية والمساءلة هي تقييم عمل موظفي الأمانة العامة. فالتقرير يصور التغييرات في نظام تقييم الأداء،

بما في ذلك المقدمة، رغم أنها غير واضحة في شكلها الإلكتروني وإن كان متطورا للغاية، بيد أن ما تغير هو قليل. فلا يزال النظام لا يرقى إلى أداة إدارية حقيقية للموارد البشرية، حيث أن التقديرات عادة ما تكون مبالغا فيها كما حدث في الماضي. ويود وفده أن يطلع على بعض المعلومات من الأمانة العامة عن توزيع التقييمات في إطار النظام المعزز الجديد إلى جانب تفاصيل عن المدى الذي بلغته الأمانة العامة في مراعاة الملاحظات بشأن المساءلة والتي أبدتها اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥ - واستطرد يقول إنه ينبغي أن تدرس الأمانة بدقة كيفية تحسين سير الإدارة القائمة على النتائج، وهو الشيء الذي لا يتجزأ عن نظام دقيق للمساءلة. إضافة إلى ذلك، ينبغي استعمال أساليب أفضل لإنشاء الأهداف والمهام والنتائج المتوقعة. وهذا سوف يمكّن الدول الأعضاء من إجراء تقييم حقيقي لأعمال الأمانة العامة. واختتم قائلا إن وفده سوف يشارك بشكل ناشط في المداولات في المستقبل حول هذه المسألة، مع التماس توضيحات حيثما كان ذلك ضروريا، ويعرب وفده عن الأمل في أن تتخذ الأمانة العامة في الحسبان جميع الاعتبارات التي أثارها وفده عند اتخاذ الإجراءات بشأن المسائل الإدارية المشار إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

٦ - **السيد زونغو** (بوركينا فاسو): قال إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ساهمت مساهمة حيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تكامل أفريقيا وفي تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). كما قدمت المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة بدورها إسهاما بمعاونة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء تحليلات شاملة للسياسات وتقديم المساعدة التقنية. ولهذا الغرض، فإن وفده يشعر بالقلق إزاء المشاكل التي وصفها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره بشأن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120). ويجب التصدي لأية أوجه قصور قد تقوض الإنجازات السابقة. ويمكن أيضا جعل المكاتب دون الإقليمية أكثر فعالية عن طريق وضع تعريف أوضح لأدوارها، وتنسيقها بشكل أفضل والاتصال والمعلومات وتوفير الموارد الوافية بالغرض.

٧ - **السيد التل** (الأردن): قال إن الجهود المبذولة لتحسين المسؤولية والمساءلة، بوصفهما شرطا أساسيا للتغيير التنظيمي الناجح، يجب أن تكون شاملة وغير انتقائية ومستديمة. وأضاف أن وفده يعتبر أن مصداقية العملية في استحداث بل حتى في اقتراح التغيير التنظيمي، تعتبر على نفس الدرجة من الأهمية مثل أهداف تلك العملية، وهو ينظر في هذا الضوء إلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/312).

٨ - وفي حين يُحتمل أن تكون إعادة إنشاء فريق المساءلة كمجلس للأداء الإداري وإنشاء لجنة للإدارة ولجنة للسياسات ذات فائدة، قال إن وفده يتساءل عن الطريقة التي ستتفاعل بها الكيانات الجديدة مع كبار المديرين لقياس أدائهم بشكل محايد وفعال. ففي حين تعتبر التوقعات الخاصة بالأداء والإطارات الزمنية لتنفيذ البرامج شيئا هاما من أجل تعزيز الميزنة والإدارة القائمة على النتائج، يجب أيضا أن توجد تدابير للتعامل مع الإخفاق لتلبية هذه التوقعات والإطارات الزمنية.

٩ - وأضاف قائلا إنه في إطار تنظيم حكومي دولي مثل الأمم المتحدة وفي ضوء الأحداث الأخيرة، يعتبر من الأفضل دائما وجود مزيد من الرقابة. واستدرك قائلا إن البساطة تعتبر فضيلة: فالكيانات الجديدة ووجود مزيد من طبقات الرقابة يمكن أن تكون شيئا غير ذي جدوى ويُسفر عن

وجود نظام مفرط في البيروقراطية ولن يحقق الرقابة الجيدة التي تريدها الدول الأعضاء. وقال إن وفده يشعر بنفس مشاعر القلق التي أبديت في التقرير ذي الصلة الذي أعدته اللجنة الاستشارية (A/60/418) فيما يتعلق بلجنة الرقابة المقترحة، وخصوصا استقلالية أعضائها، وحجمها الصغير ومسؤولياتها عن توفير المشورة والمقترحات بشأن الأولويات والاستراتيجية الطويلة الأجل وخطط الأعمال لهيئات الرقابة.

١٠ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال حيث أن وفودا أخرى طرحت من قبل معظم المسائل التي تهم كوبا، فإنه سيقتصر على توضيح التدابير المقترحة لتحسين المساءلة والتي أغفلت واحدا من الاعتبارات الهامة: فالأمانة العامة يجب أن تكون مساءلة ليس فقط في تعاملاتها الداخلية، بل أيضا في تعاملاتها مع الدول الأعضاء. وهناك أمثلة واضحة للمشاكل في هذا الصدد، من بينها التأخير في تقديم الوثائق وبيانات كبار المسؤولين بشأن دور الجمعية العامة.

١١ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إن الأمانة العامة يجب أن تكون مساءلة في أعمالها الداخلية وفي تعاملاتها مع الجمعية العامة. وأضاف إن الإصلاح الإداري في الأمانة العامة سوف يُسفر عن النتائج المرغوبة فحسب إذا ما كان جيد الترتيب ومترابطا ويجري تنفيذه بطريقة تحقق نتيجة واضحة عملية المنحى، مع جداول زمنية للتنفيذ والمساءلة لتحقيق الأهداف. فالشفافية، وهي عنصر حاسم لمساءلة أكثر فعالية، تعتبر في غاية الأهمية في اختيار الموظفين والمشتريات، وخصوصا لضمان أن تكون الدول الأعضاء ممثلة تمثيلا عادلا في المجالين.

١٢ - ومضى قائلا يجب أن تكون كيانات الرقابة مستقلة ويجب متابعة توصياتها. وفي حين أحاط وفده علما بما يعتزمه الأمين العام من إنشاء لجنة للرقابة، فإنه يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن تقرر الجمعية العامة ما إذا كانت لجنة الرقابة هي استجابة مناسبة للطلب الوارد في القرار ٢٧٢/٥٩. وأشار إلى أن وفده يشعر بالقلق أيضا لأن تقرير الأمين العام بشأن المساهمة المقدمة من إدارة الشؤون الإدارية لتحسين ممارسات الإدارة، والخطة الزمنية للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/342) إنما تركز على أتمتة بعض العمليات، وتعطي تفاصيل عن الحالة الراهنة دون تقديم إطار زمني وتخفق في تقييم أثر المبادرات المتخذة. وقال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن مكاسب الفعالية التي يمكن قياسها والخطة الزمنية الإطار.

١٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه من الأمور الأساسية للأمم المتحدة أن تتوفر لها النظم المناسبة للإدارة والمساءلة وأن تعمل بفعالية قبل أن تطلب الدول الأعضاء إلى المنظمة تولي مزيدا من المسؤوليات. وقال إن التقريرين الواردين في الوثيقتين A/60/312 و A/60/342 قد صدرا قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ وهما لا يقدمان الخطة الزمنية المناسبة للتنفيذ الفعلي أو مراعاة الوثيقة الختامية. وفي حين يؤيد وفده توصية اللجنة الاستشارية بأن تقدم الأمانة العامة تقريرا شاملا عن المتابعة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، فإن وفده يعتقد أيضا أن المبادرات التي جرى إقرارها بالفعل ينبغي مباشرتها بالسرعة المقصودة.

١٤ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة (A/60/312)، فقال إن توصيفات لجنتي مراجعة الحسابات والرقابة في منظومة الأمم المتحدة تعتبر مفيدة، بيد أنها لا تقدم التقييم الذي طُلب من قبل. وأعرب عن ثقته أن التقييم سوف تستخدمه الأمانة العامة في إعداد مقترحات من أجل لجنة استشارية مستقلة للرقابة يتعين أن تنشئها اللجنة الخامسة. ونوَّه مع الارتياح

بأن تقرير الأمين العام قدم وصفاً عن كيفية إدماج القضايا الأخلاقية في برامج تدريب الموظفين. وقال إنه هو وعدد من زملائه في بعثة الولايات المتحدة قد جلسوا مؤخرا لأداء الاختبار الوارد في مجموعة التعلم ذات الصلة وقد نالت إعجابهم تماما الأسئلة والمعلومات المقدمة. ويود هؤلاء أن يعرفوا من هو بالأمم المتحدة المطلوب إليه أن يقدم إثباتا بأنه قد جلس لإجراء الاختبار. وأضاف قائلا إن التقرير يناقش أيضا التثبت الخارجي لنظام المشتريات. وفي ضوء التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة، بما في ذلك التجاوزات الصارخة في عمليات الشراء، يود أن يعرف حالة الجهود المبذولة للتصدي لما يبدو مشكلة أكبر بكثير من معظم ما يعتقده الكثيرون.

١٥ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن الإسهام من إدارة الشؤون الإدارية لتحسين ممارسات الإدارة، والخطة الزمنية للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية في الأمم المتحدة (A/60/342)، قال إن وفده يشعر بالسرور من الأنباء الخاصة بإعادة إعداد إدارة بريد الأمم المتحدة ويأمل في أن تؤدي الجهود المبذولة لتحسين بقية المنظمة إلى نتائج مماثلة.

١٦ - واختتم قائلا إنه ينبغي دراسة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/60/120) في إطار بند مختلف من بنود جدول الأعمال لأن هذا التقرير مختلف تماما عن التقارير الأوسع نطاقا التي علق عليها لتوه.

١٧ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولمكاتبها دون الإقليمية، التي ينبغي أن تؤدي دورا ناشطا في الفروع التنفيذية للجنة، كأجهزة ميسرة للتعاون الاقتصادي دون الإقليمي والتكامل وكأجهزة معاونة هامة من أجل بلوغ الأهداف المحددة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وأضاف قائلا إن وفده يثني لذلك على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتفحصه المتعمق لأنشطة المكاتب دون الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدابير محددة لتصحيح أوجه ضعفها الداخلية، استجابة للنتائج والتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن بين أخطر المشاكل الخارجية هو نقص الموارد الكافية لتمويل أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ولذلك فإن وفده يأمل في أن تولي اللجنة الخامسة دراسة جدية للتحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بما في ذلك الآثار المترتبة على الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ في الميزانية البرنامجية.

١٨ - **السيدة هورتز - سويكا** (مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إن لجنة الرقابة في الأمم المتحدة ستكون أداة للإدارة الداخلية التي تهدف إلى تزويد الأمين العام بالوسائل الكفيلة بتعزيز جهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي الحسابات ولضمان تنفيذ توصياتها بشكل عاجل. وأضافت أن اللجنة سوف تقترح حلولا ونهوجا للأمين العام بهدف تحقيق نتائج، على النحو الذي تتوقعه الدول الأعضاء. وقال إنها لن تشكك في استقلالية تقارير المراجعة الحسابية أو نوعيتها أو جدواها ولا في التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة أو مجلس مراجعي الحسابات؛ وبدلا من ذلك، فإنها ستكون هيئة داخلية تكميلية تيسر تنفيذ توصياتها. وفي إطار اختصاصاتها، لن تتدخل في وضع خطط الأعمال أو أولويات هيئات الرقابة. وستكون مسؤولية لجنة الرقابة ببساطة هي إسداء

المشورة إلى الأمين العام وتوجيه الانتباه إلى التوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة أو قبلتها الأمانة العامة. وباعتبارها لجنة من لجان الأقران، فإنها بحكم تعريفها ستكون موضوعية في معالجتها لتوصيات الرقابة أكثر من مدير للبرامج وحده.

١٩ - وانتقلت إلى تقرير الأمين العام بشأن الإسهام المقدم من إدارة الشؤون الإدارية لتحسين الممارسات الإدارية والخطة الزمنية للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة (A/60/342)، فأوضحت أنها تصف ٢٣ تحسينا إداريا ليمثل جهدا كبيرا من جانب المديرين في إدارة الشؤون الإدارية. وردا على التعليقات بشأن افتقاد التحديد الكمي لأثر تدابير التحسين، وجهت الاهتمام إلى تقرير الأمين العام بشأن التقدم وتقييم أثر تدابير تحسين الإدارة (A/60/70) الذي يقدم بعض البيانات الكمية بشأن تأثير هذه التدابير.

٢٠ - وفيما يتعلق بالخطة الزمنية للحد من البيروقراطية والحاجة إلى خطة أوسع نطاقا لتحسين أساليب العمل في المنظمة، قالت إن مثل هذه الخطة سوف تستمد من المقترحات بشأن إصلاح الإدارة والتي سوف يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة عملا بما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. واختتمت قائلة إن إدارة الشؤون الإدارية تحاول استكمال وعرض تحليل لأفضل الممارسات في أقرب وقت ممكن. وستكون الدول الأعضاء في وضع أفضل لاتخاذ قرارات بمجرد أن تتلقى المقترحات الشاملة.

تنظيم الأعمال

٢١ - **السيد أيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال، نظرا لأن المسائل قيد المناقشة شملت مساءلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء، فإنه يأمل في التعبير عن عدم رضاه عن الترجمة الشفوية من اللغة الروسية إلى اللغة الانكليزية أثناء سير الاجتماع.

٢٢ - **السيدة أودو** (نيجيريا): طلبت تقديم المعلومات التي وردت لتوها من ممثل إدارة الشؤون الإدارية بشكل مكتوب.

٢٣ - **الرئيس:** قال إن أمانة اللجنة قد أخذت علما بتعليقات الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.